أكدتا أن الهدف منه هو الإضرار بالعلاقات بين الجانبين

موسكو وأنقرة: اغتيال كارلوف لن يؤثر في جهودنا لتسوية الأزمة السورية

| وكالات

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنه اتفق مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين على مواصلة التعاون بينهما بما يشمل الملف السوري وذلك عقب اغتيال السفير الروسي في أنقرة أندريه كارلوف، على حين اعتبرت روسيا أن هذه الحادثة «لن تؤثر في الجهود التي نبذلها في سياق تسوية الأزمة السورية بالوسائل السلمية».

وقالت وكالة «ا ف ب» للأنباء: إن الرئيس التركي أعلن أنه اتفق مع نظيره الروسي على مواصلة التعاون بينهما بما يشمل الملف السوري رغم اغتيال السفير الروسي في أنقرة مساء الإثنين.

وأضاف أردوغان في خطاب ألقاه أثناء تدشين النفق الأول تحت مضيق البوسفور في اسطنبول: «نشاطر الرئيس بوتين وجهة نظره بأن تعاوننا مع روسيا في مختلف المجالات وخصوصاً حول سورية، يجب ألا يتعرقل بسبب هذا الهجوم»، وأضاف: «لن نسمح على الإطلاق بتدهور علاقاتنا مع روسيا».

وتابع: إن «قواتنا الأمنية ومؤسساتنا القضائية ستوضح الحقيقة عبر التحقق من الحدث من كل الجوانب»، واصفاً الاغتيال بأنه «استفزاز مناهض للعلاقات الروسية التركية»، وأضاف: إن «الغدر هو سلوك الخونة والجبناء».

بدوره، اعتبر نائب رئيس الوزراء نعمان كورتولموش أن اغتيال السفير الروسي لدى أنقرة هو عملية استفزازية تهدف إلى تخريب العلاقات التركية الروسية بشكل مباشر، وذلك في مؤتمر صحفي عقده بمطار أتاتورك قبيل مغادرته إلى السعودية، حسب موقع «ترك برس» الإلكتروني التركي.

واعتبر أن الاعتداء يرمي إلى تقويض تطبيع العلاقات التركية الروسية، فضلاً عن جهود التسوية السلمية في سورية، والخطوات التي ستتخذ من أجل تحسين الوضع هناك.

وشدد على أن تركيا لن تتخلى عن اتخاذ خطوات إزاء تحسين العلاقات الروسية التركية، معربًا عن أمانيه ألا تؤثر مثل هذه الاعتداءات في العلاقات بشكل سلبي.

بدوره، أكد وزير الخارجية، مولود جاويش أوغلو، أن تركيا وروسيا ستواصلان التعاون حتى الوصول إلى حل سياسي في سورية ومناطق أخرى.

وخلال لقاء جمعه مع نظيره الروسي، سيرغي لافروف، أمس، في مقر الخارجية الروسية بالعاصمة موسكو، شدد جاويش أوغلو على أن الهدف من الهجوم، هو الإضرار بالعلاقات التركية الروسية.

واعتبر، وفق ما نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أن الهدف من اغتيال السفير الروسي هو الإضرار بالعلاقات التركية الروسية، وتقويض الزخم الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية مؤخرًا، مؤكداً أن روسيا وتركيا «تعيان هذه النقطة ولن تسمحا بوقوع شيء من هذا القبيل».

ولفت إلى أن الخبراء في البلدين عازمان على التعاون من أجل كشف من يقف وراء الهجوم، وأن الجهات الواقفة وراء هذا الحادث لن تبقى بلا عقاب.

وتابع: «سيبقى كارلوف حيًا في أنقرة وفي قلوبنا. سنعطي اسم الشارع الذي فيه السفارة الروسية في أنقرة اسم كارلوف. تركيا وروسيا أظهرتا مؤخرًا، ليس لشعبيهما وحسب بل للعالم أجمع، حجم النجاحات التي يمكن تحقيقها عبر التعاون. سيستمر هذا التعاون حتى الوصول إلى حل سياسي في سورية وفي مناطق أخرى أيضاً. إن وجودنا معًا في مثل هذا اليوم الصعب يحمل بين طياته معاني كبيرة».

من جهته، قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف: «نحن نجتمع في يوم صعب. أتقدم بشكري للجانب التركي على الاهتمام والتعازي التي قدمها منذ اللحظة الأولى، وإن كارلوف قتل أمس بحادث إرهابي غادر»، مشدداً على ضرورة الكشف في أقرب وقت عن ملابسات الهجوم الإرهابي.

وأضاف: «الموضوع، كما اتفق قادة البلدين، سيجري التحقيق به بشكل مشترك. وصل فريق التحقيق الروسي إلى أنقرة. الطائرة نفسها ستنقل جثمان كارلوف وأسرته إلى الوطن». وتابع لافروف: إن «هذه المأساة تجبرنا على مواصلة مكافحة الإرهاب الدولي بشكل أكثر فعالية».

بدوره، قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «على الأرجح، كان أحد أهداف الاغتيال يكمن في إفشال الجهود التي نبذلها في سياق تسوية الأزمة السورية بالوسائل السلمية. لكنه لن يؤثر في هذه العملية بأي شكل من الأشكال».

وقال: إن الحديث يدور عن استفزاز يستهدف تدمير العلاقات الروسية التركية. وشدد على أن الرد العقلاني الوحيد على هذا الاستفزاز هو مواصلة التقارب الروسي التركي، وزيادة فعالية التعاون في الحرب على أولئك الذين يقفون وراء الجريمة.

ورأت الصحافة الروسية أمس، أن اغتيال السفير الروسي في تركيا لن يؤثر في العلاقات بين موسكو وأنقرة، بحسب «ا ف ب».

وتعرض السفير الروسي أندريه كارلوف، مساء الإثنين، إلى هجوم مسلح أثناء إلقائه كلمة في معرض للصور تمّ تنظيمه بالتعاون بين السفارة الروسية وبلدية جانقايا في العاصمة التركية أنقرة؛ ما أدى إلى مقتله.

ويأتي هذا الهجوم على حين تشهد العلاقات بين تركيا وروسيا تحسناً منذ أشهر بعد أزمة دبلوماسية خطرة نجمت عن إسقاط سلاح الجو التركي في تشرين الثاني ٢٠١٥ طائرة حربية روسية فوق سورية.

اغتيال السفير الروسي في أنقرة (أ ف ب)

مجلس الشعب: عمل جبان يقتضي المساءلة القانونية

أدان مجلس الشعب بشدة الاعتداء الإرهابي السافر الذي أودى بحياة السفير الروسي لدى تركيا أندريه كارلوف، مؤكداً أن «هذا العمل الإرهابي الجبان وصمة عار على جبين الدول الداعمة للإرهاب ويقتضي المساءلة القانونية على المستوى الدولي».

ووفقاً لما أوردت «سانا» فقد دعا المجلس كل الدول وبرلمانات العالم والمنظمات إلى تحمل مسؤوليتها الأخلاقية وحشد إمكانياتها لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه. وأعرب المجلس عن أحر مشاعر التعزية والمواساة لروسيا الاتحادية قيادة وحكومة وشعبا ولعائلة السفير.

وكانت الجمهورية العربية السورية قد أدانت بأشد العبارات الاعتداء الإرهابي الجبان الذي أودى بحياة السفير الروسي في تركيا، وأعربت عن «أحر مشاعر العزاء والمواساة لروسيا الاتحادية قيادة وحكومة وشعباً ولعائلة السفير المغدور».

وأضاف: إن «هذه الجريمة الشائنة تؤكد من جديد الضرورة الملحة لتسخير كل الجهود والإمكانات لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه».

سانا

أندريه كارلوف

| الوطن

كان السفير الروسي أندريه كارلوف شخصية دبلوماسية بارزة. ولد في موسكو في ٤ شباط ١٩٥٤، في عام ١٩٧٦ تخرج في كلية العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية السوفييتية. وفي عام ١٩٩٢ تخرج في الأكاديمية الدبلوماسية في موسكو.

وفي عام ١٩٧٦ التحق بالسلك الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الروسية، وكان مختصاً باللغة الكورية. وعمل في المناصب المختلفة في السفارة السوفييتية في كوريا الشمالية (١٩٧٩– ١٩٨٤، ١٩٨٦–١٩٩١).

ثم انتقل للعمل في السفارة الروسية في كوريا الجنوبية (١٩٩٢–١٩٩٧). وذلك قبل أن يعود إلى كوريا الشمالية بصفة سفير روسيا الاتحادية (٢٠٠١–٢٠٠٦).

بعد ذلك عاد إلى موسكو ليشغل منصب نائب مدير الإدارة القنصلية في وزارة الخارجية الروسية (٢٠٠٧–٢٠٠٩)، ومديراً للإدارة المذكورة (٢٠٠٩–٢٠١٣).

في ١٢ تموز ٢٠١٣ تمّ تعيينه سفيراً لروسيا الاتحادية لدى الجمهورية التركية.

«هيئة التنسيق» ترهن مشاركتها بمؤتمر «الأستانة» بمعرفة أهدافه

عبد العظيم: نرفض أي مؤتمر يقطع الطريق على تنفيذ بيان جنيف١

| الوطن

رهنت «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة مشاركتها بمؤتمر «الاستانة»، «بمعرفة الهدف» من المؤتمر، إن كان «بديلاً عن مفاوضات جنيف وبيان جنيف١»، أم أنه «تمهيد لتنفيذ بيان جنيف»، مؤكدة «رفضها» أي مؤتمر أو لقاء «يقطع الطريق على تنفيذ بيان جنيف الأول»، ويهدف إلى إلغاء «الهيئة العليا للمفاوضات والوفد التفاوضي».

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال المنسق العام للهيئة حسن عبد العظيم: «اطلعنا على الموضوع. نحن الآن قيد الدراسة، لكن حرصنا في المكتب التنفيذي في هيئة التنسيق الوطنية هو أن الهدف الأساسي والوثيقة الأساسية للحل السياسي التفاوضي هو بيان جنيف الأول والقرارات الدولية التي تعمل على تنفيذه مثل القرار ٢١١٨ والقرار ٢٢٥٤ وغيرها».

وأضاف: «بالنسبة لمؤتمر الأستانة الذي تحدث عنه الرئيس الروسي السيد (فلاديمير) بوتين و(الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان من أجل حوار سوري – سوري يضم وفد المعارضة والوفد الحكومي، نريد أن نستوضح هل هذا (المؤتمر) بديل عن مؤتمر جنيف وبيان جنيف، أم هو يمهد ويسهل ويهيئ الأمور لتنفيذ بيان جنيف هذه نقطة أولى».

وتابع: «نقطة ثانية، نحن نرفض أي مؤتمر أو لقاء يقطع الطريق على بيان جنيف الأول والقرارات الدولية المكملة له والمنفذة له من أجل تحقيق الانتقال السياسي وتشكيل هيئة الحكم الانتقالي وهذا هو الحل الأساسي الذي ينقذ سورية من مخاطر الدماء والدمار والنزوح الداخلي المتكرر والهجرة ومن مخاطر التقسيم ويهيئ ويوحد الجهود لمحاربة الإرهاب بشكل حقيقي وفعلي».

وأوضح عبد العظيم، أنه سيتم خلال الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي المقرر السبت القادم «الاستيضاح عما إذا كان هذا (المؤتمر) عبارة عن تمهيد وتهيئة للعملية السياسية التفاوضية في ٨ شباط المقبل (التي أعلن عنها المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا الإثنين)، أو أنه بديل (عنها) وقطع للطريق على بيان جنيف واحد والحوار بين المعارضة والنظام وتشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة».

وأضاف: «هذا لا يحل الأزمة إطلاقاً ولا يمكن أن يؤدي إلى حل حقيقي للأزمة»، معتبرا أن الأمر «إذا كان سيقتصر على روسيا وتركيا وإيران بغياب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فهذا لن يحل الأزمة وبالعكس سيضيف تعقيدا عليها».

وبعد أن أوضح عبد العظيم، أن الهيئة «حتى الآن لم تتلق أي دعوة أبداً»، قال: «من الآن نهيئ أنفسنا ونطرح الموضوع ونتابع الأخبار والمعطيات لنشكل قناعة واضحة هل هو (المؤتمر) فعلاً خطوة تمهد لتنفيذ بيان جنيف أو أنه خطوة لقطع الطريق على بيان جنيف وتنفيذه ومجرد تشكيل حكومة موسعة واستمرار النظام على ما هو عليه مع بعض التحسينات»، معتبراً أن أي حكومة في ظل هذا الوضع «لن يكون لها أي دور».

وحول الجهات التي ستستوضح منها هيئة التنسيق عن أهداف مؤتمر «الأستانة» قال عبد العظيم: «تركيا طرف وروسيا الاتحادية طرف وأيضاً ما ينشر من أنباء ومعلومات أو ما يتسرب حول هذه الأمور».

وأشار عبد العظيم إلى أن مؤتمر «الأستانة» قد يكون «محاولة لعدم الاكتفاء بما نتج عن مؤتمر الرياض للمعارضة من هيئة عليا للمفاوضات ووفد تفاوضي، وقد يكون محاولة لتوسيع مشاركة أطراف أخرى لم تمثل في نتائج ومخرجات مؤتمر الرياض من منصات أخرى كمنصة القاهرة وموسكو ولقاء موسكو الثاني ومنصة كازاخستان».

وأكد عبد العظيم، أن قرار مشاركة «هيئة التنسيق» بمؤتمر «الأستانة» مرتبط بألا يكون الهدف منه قطع الطريق على بيان جنيف الأول وتنفيذه من جهة ومن جهة ثانية ألا يكون الهدف منه «الإلغاء نحن بطبيعة الحال وبعد مؤتمر الرياض وتشكيل الهيئة العليا للمفاوضات والوفد التفاوضي كنا نطالب بتوسيع المشاركة من منصة القاهرة ومن منصة موسكو ولكن، أن يكون هذا المؤتمر لإلغاء أو إنهاء ما نتج عن مؤتمر الرياض من هيئة عليا ووفد تفاوضي»، معتبراً أن «هذا لا يشكل حلاً ولا ينهي القضية وإنما استبدال منصة أساسية بمنصة أخرى تكون فيها منصة موالية لم يكن لها دور لا في منصة القاهرة ولا في منصة موسكو ولا في منصة الرياض».

بيسكوف: مفاوضات أستانا لا تتعارض مع أي عمليات تفاوضية أخرى

| وكالات

أكد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أن المبادرة الروسية التركية حول إجراء مفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة في أستانا الكازاخستانية، لا تتعارض مع أي عمليات تفاوضية أخرى، نافيا وجود أي «منافسة» في هذا السياق.

واعتبر بيسكوف، وفق الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن هذه العمليات يجب أن تكون مكملة لبعضها البعض، نظرا لكونها موجهة لتحقيق هدف واحد هو دفع التطورات في سورية إلى مجرى التسوية السلمية.

قولاً واحداً

أية استخبارات وراء اغتيال كارلوف؟

د. حسام شعيب

تساؤلات كثيرة ألقت بظلالها على حادثة اغتيال السفير الروسي أندريه كارلوف في أنقرة. أول هذه التساؤلات التوقيت الذي تمت فيه العملية وهو عشية عقد الاجتماع الثلاثي بين موسكو وطهران وأنقرة على مستوى وزراء الخارجية لبحث وقف إطلاق النار في جميع أرجاء سورية ودفع العملية السياسية نحو الأمام من خلال لقاء أستانة في كازاخستان للحوار السوري السوري الأمر الذي جعل الغرب في موقع المتفرج في الوضع الطبيعي الجديد في سورية بدلاً من المشاركة الفعالة، فروسيا وتركيا أخرجتا الغرب من سورية ولا يبدو أن الولايات المتحدة والقوى الأوروبية كانت على علم بالمفاوضات الجارية بين روسيا وتركيا بشأن الاتفاق على وقف إطلاق النار وإخلاء مدينة حلب بعد الانتصارات المتلاحقة التي حققها الجيش العربي السوري.

والتساؤل الثاني: البيئة والمناخ الأمني المحيط بعملية الاغتيال، فمعلوم أن حماية الدبلوماسيين هي على عاتق الدول المضيفة بموجب اتفاقية فيينا ١٩٥٧م فمعرض الصور الذي قام بزيارته السفير أندريه كارلوف في أنقرة لم يكن محصناً بالطريقة الكافية والمعتادة لحماية الدبلوماسيين. فالاستهتار الأمني التركي وانقسام الدولة كان واضح المعالم في هذه العملية حيث استطاع القاتل (مولود ميرت تنتاش) وهو شرطي تركي الدخول إلى قاعة المعرض ببطاقة مزورة لحماية الدبلوماسيين عدا حمل السلاح والاستعراض الذي قام به أمام كاميرات التصوير ونشر الفيديو من دون منعه.

التساؤل الثالث: وهو الأهم برأيي الأسباب الحقيقية والموجبة التي دعت القاتل التركي (مولود ميرت تنتاش) للإقدام على هذه العملية بجرأة والعبارات التي تحدث بها قبل إردائه قتيلاً، فمعلوم لكل متتبع أن العلاقات الروسية التركية تحولت إلى علاقة دافئة، من خلال البحث عن مصالح اقتصادية تبادلية بين البلدين حتى وصلت هذه المصالح إلى موافقة روسيا بيع (إس ٣٠٠) لتركيا رغم خلاف البلدين في مسألة الملف السوري وكل هذه العلاقات التي بدأت تزداد وتيرتها السياسية والاقتصادية لم تكن قبل ١٥ تموز ٢٠١٦م، حيث أنقذت الاستخبارات الروسية والإيرانية أردوغان من مخطط الانقلاب الحتمي على حكمه ما سمح لأردوغان بالقيام بعملية تطهير وتنظيف للمؤسسات التركية بما فيها المؤسسة العسكرية من المتبعين والموالين لفتح الله غولن الموجود أصلاً في الولايات المتحدة الأميركية، وقد وجهت الحكومة التركية الاتهامات لأميركا بدعمها للأخير، ويبدو أن عمليات التطهير التي قام بها أردوغان لم تكن كافية، فثمة خلايا نائمة تحمل الفكر الإسلامي الرجعي المتطرف، بدليل انتماء الشرطي التركي القاتل لحركات تكفيرية وثمة معلومات تشير قبل عام إلى استجوابه بسبب حمله أفكاراً إسلامية متطرفة.

وبسبب وجود هذه الإيديولوجية الدينية التكفيرية عند بعض المسلمين وجدت الإمبريالية الاستعمارية والصهيوأميركية ضالتها في تهيئة أدوات لتنفيذ مشاريعها في المنطقة والعالم ولو لبست هذه الأدوات اللبوس العربي والإسلامي أحياناً.

وهذا ما يفسر لنا الحملة التكفيرية والتحريضية التي شنها الإسلاميون بعد دخول المقاتلات الفضائية الروسية الأجواء السورية لمكافحة الإرهاب وإرساء الأمن والاستقرار في أيلول ٢٠١٥م حيث وصف هؤلاء روسيا في حينها وما زالوا بـ(الصليبية) و(الكافرة)، وجعلوا مصالح روسيا ورموزها أهدافاً لهم، وكلنا يتذكر تلك القذائف التي تنهمر مما يسمى جيش الإسلام المدعوم من النظام السعودي على السفارة الروسية بدمشق، وليس من باب المصادفة أن تبث قناة BBC قبل وقوع حادثة اغتيال السفير الروسي بيومين فيلماً وثائقياً بعنوان (جريمة في اسطنبول) لتوثيق تهم للاستخبارات الروسية في ضلوعها بقتل شخصيات تنتمي للقاعدة وتحمل الفكر الإسلامي المتطرف في الشيشان وبعضها قد دخل إلى سورية.

أليس غريباً أن يتباكى ما يسمى المجتمع الدولي على حلب وأن يطلب الإسلاميون الرجعيون وأنظمتهم المتخلفة والدول الغربية وأميركا وقف إطلاق النار في حلب ومواجهة روسيا.

واضح أن عملية اغتيال السفير الروسي هي عملية مدبرة، وهي من صنع استخبارات إقليمية ودولية، والعبارات التي نطق بها القاتل ما هي إلا لتشويش وإشغال الرأي العام عن الهدف الحقيقي من هذه العملية، حلب كانت الذريعة المعلنة ولكن بتقديري السبب الحقيقي هو إيصال رسالة لروسيا والرئيس بوتين بعدم قبولها كلاعب إقليمي ودولي مؤثر في السياسات الدولية ورسم معالم جديدة للعالم يسوده الأمن والاستقرار وعدم التدخل بشؤون الدول ومكافحة الإرهاب.

ولا أستبعد تنفيذ إدارة أوباما الحالية لهذه العملية خصوصاً أن الرئيس الأميركي الحالي أوباما قد هدد روسيا قبل أيام بحجة الاختراق لأجهزة الحاسوب في الانتخابات الأميركية ليرد أوباما ويقول (سنرد على روسيا في المكان والزمان المناسبين). ولكن رد الرئيس بوتين الذي جاء عقب عملية اغتيال السفير أندرية كارلوف كان مفاجئاً للعالم عندما قال: (ستجدون فرقاً بعد اغتيال السفير) لعل الحقيقة الأكيدة مدفونة في جثة القاتل (مولود ميرت تنتاش) وهو سبب كاف للتخلص منه من دون إبقائه على قيد الحياة، والقبض عليه لكي تموت معه الحقيقة.

موغيريني: لمشاركة العرب بإعادة الإعمار

الجامعة العربية تريد حلاً وفق «جنيف ١».. ولبنان يتحفظ على بيانها ويؤكد ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية

| وكالات

أكد لبنان أمس على «ضرورة إيجاد حل سياسي» للأزمة السورية، في حين دعت الجامعة العربية، الدول الأوروبية لإطلاق الحل السياسي طبقاً لـ«مؤتمر جنيف ١»، بعد الدعوة الروسية والتركية لمحادثات الأستانة التي تم استبعاد أميركا والأوروبيين منها، على حين دعت الممثلة العليا للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني إلى ضرورة السعي لإعمار سورية «بمشاركة العالم العربي»، على الرغم من الدور التخريبي الذي لعبته عدد من الدول العربية في سورية خلال الأزمة وفي مقدمتها السعودية وقطر.

وانعقد أمس الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي الرابع بمقر الجامعة في القاهرة، وعلى هامشه بحث وزير الخارجية والمغتربين اللبناني جبران باسيل مع موغيريني تطورات الأزمة السورية.

وحسب موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري، قال بيان صادر عن الخارجية اللبنانية: إن باسيل عقد اجتماعاً مع موغيريني على هامش الاجتماع الوزاري العربي– الأوروبي، وأكد خلال الاجتماع ضرورة إيجاد حل سياسي لهذه للأزمة.

وفي كلمته قبل بدء الجلسة المغلقة لأعمال الاجتماع الوزاري حسب «اليوم السابع»، دعا أبو الغيط وزراء الدول الأوروبية لتوظيف ثقلهم السياسي والدبلوماسي لإنهاء العنف في سورية والتحرك لإطلاق الحل السياسي طبقاً لمؤتمر جنيف ١، كما دعا الدول المانحة إلى الالتزام بتعهداتها إزاء الدول المستقبلة للنازحين.

من جانبها، قالت موغيريني في كلمة لها قبل بدء الجلسة المغلقة للاجتماع: «إن ما يحدث في سورية وليبيا واليمن له تأثير مباشر على دول أوروبا، ما يؤكد ضرورة أن يكون الاتحاد الأوروبي شريكاً أساسياً في حفظ الأمن بالعالم العربي»، وفق ما ذكر الموقع.

وعلى صعيد الأزمة السورية دعت موغريني إلى ضرورة وضع حد للحرب في سورية من خلال مرحلة انتقالية بمشاركة مختلف القوى، ووقف الحرب بالوكالة الدائرة هناك، حسب تعبيرها.

وشددت موغريني على أنه لا يمكن حل الأزمة حلاً عسكرياً ولا يمكن أن تظل سورية بؤرة يعاني منها الجميع، كما دعت إلى ضرورة السعي لإعمار سورية بمشاركة العالم العربي، وأيضاً إلى ضرورة وقف الحرب في اليمن باعتباره أمراً حيوياً وجوهرياً.

وطالبت بضرورة السعي لإنهاء جميع الأزمات القائمة والتعاون والتوصل إلى هذه الغايات والحفاظ على وحدة البلدان ومواجهة الإرهاب وإيقاف نهب الثروات في سورية وغيرها، حسب قولها. ويأتي الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي الرابع بمقر الجامعة في القاهرة، بعد يوم واحد على انعقاد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية استجابة لطلب كويتي، لبحث الأوضاع في الأحياء الشرقية لمدينة حلب. وأعرب المجلس في بيان له عن قلقه العميق مما وصفه بـ«العدوان الآثم» الذي يتعرض له سكان مدينة حلب، مؤكداً أنه لا بديل عن الحل السياسي للأزمة السورية، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

واتهم المجلس، الحكومة السورية بتنفيذ ما وصفه بـ«مجازر جماعية في جميع أرجاء سورية، وعلى نحو خاص في الأحياء الشرقية لحلب». وشدد على التزامه الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية. كما ذكّر البيان مجلس الأمن الدولي بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلام، ودعا إلى الإيقاف الفوري لإطلاق النار في جميع الأراضي السورية، وإلى استئناف العملية السياسية لإيجاد حل شامل ودائم للأزمة في سورية.

وأكد البيان أن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية.

وحسب مواقع إلكترونية معارضة، أقر البيان ٢٠ دولة، فيما تحفظت لبنان عليه، وأكدت «ابتعادها عن الصراعات الداخلية في الدول الشقيقة والدعوة إلى حلول سياسية توافقية بما يحفظ وحدة وسيادة واستقرار الدول، ويلبي تطلعات شعوبها».